ضريبة الكربون وحماية البيئة

ضريبة الكربون هل هى مناورة أوروبية للضغط على منتجى البترول *

لاشك أن الطاقة عنصر أساسى فى النمو الاقتصادى ، وإذا أخذ فى الاعتبار ارتفاع جزئى فى الأسعار إذا ما فرضت ضريبة على البترول بهدف خفض معدلات استهلاكه ، فسوف يؤدى ذلك إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى ومستويات المعيشة .

وتتضح هذه المشكلة بدرجة كبيرة فى الدول النامية ، لأن خفض استهلاك الطاقة فيها سيؤدى بالضرورة إلى تراجع معدلات التنمية الاقتصادية فيها ، وهى أساسًا منخفضة وتعانى من مشكلة الديون الضخمة والمشكلات الاقتصادية العويصة .. وعليه فإن التحدى الذى يواجهه العالم هو إيجاد توازن مناسب بين تحسين نوعية البيئة وبين الاستمرار فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن حسن الحظ ، أن حقق التقدم التكنولوجى فى السنوات الأخيرة تقدمًا ملموسًا فى مجال حماية البيئة ، وهذا ما يدعو إلى التفاؤل فى مجال إمكان تحقيق نمو فى المستقبل مع تخفيض نسبة ملوثات الطاقة، وانبعاث الغازات الملوثة، وبهذا تتحقق حماية البيئة ، دون الإضرار بالنمو الاقتصادى .

موضوع البترول والبيئة يجب أن يكون موضوعًا رئيسيًا فى الحوار بين المنتجين والمستهلكين والتعاون الدولى ، فهو أحد القضايا المهمة ذات التأثير فى المدى البعيد .

ويجب تناول قضية حماية البيئة دون جعل صناعة البترول كبش الفداء ، لقد ركز

---

* بقلم المؤلف – جريدة المصور فى ١٩٩٢/٥/٢٦ .

الرأى العام خلال السنوات القليلة الماضية على أنواع الوقود الهيدروكربونى كسبب رئيسى لارتفاع حرارة الجو بسبب انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون بالنسبة إلى المخاطر الناجمة عن غازات " بيوت الزراعة المحمية " .

ومازالت مصادر الطاقة النظيفة الجديدة مثل الطاقة الشمسية ، أو طاقة الرياح غير قادرة - حتى الآن - لافنيًا ولا اقتصاديًا ، على الإحلال محل أنواع الوقود التقليدية ، وتشكل مصادر الوقود الهيدروكربونى نحو ٨٥ ٪ من احتياجات العالم للطاقة فى الوقت الحالى ، وسوف يظل العالم يعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا فى المستقبل المنظور .

وقد سعى دعاة البيئة إلى عقد مؤتمر فى البرازيل فى يونية ١٩٩٢ تحت رعاية الأمم المتحدة ، يدعو الدول الصناعية إلى خفض انبعاث ثانى أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ ٪ بحلول عام ٢٠٠٠ ، ونادى المسئولون فى بعض الدول الصناعية المستوردة للبترول بأن يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق خفض استهلاك الطاقة بالنسبة ذاتها ، ولكن إذا تحقق ذلك الخفض ، فمن المقرر أن يؤدى ذلك إلى تراجع النمو الاقتصادى بنسبة ٢,٧ ٪ سنويًا .

ومن الطبيعى أن تحد هذه التكاليف الإضافية من الطلب على الوقود الهيدروكربونى، ولكن النتيجة المهمة هى تحقيق التوازن بين مختلف الآثار المحتملة على كل مصدر من مصادر الطاقة على أساس أهميته ، هذا وقد خسر البترول والغاز خلال الثمانينات حصة فى سوق الطاقة العالمية قدرها نحو ستة ملايين برميل/يوم لصالح الفحم ، ويجدر بالبترول والغاز أن يستردا هذه الحصة التى فقداها فى ظل الدعوة إلى حماية البيئة، ولكن - مع الأسف - قد لا يتحقق ذلك لأن بعض الدول الصناعية المستوردة للبترول تحاول أن تجعل من البترول كبش الفداء باتجاهها إلى فرض " ضريبة الكربون " بحجة حماية البيئة، بينما هدفها الأساسى هو إيجاد الحوافز والاستثمارات اللازمة لتطوير مصادر الطاقة الأخرى ، ولاشك فى أن فرض ضريبة استهلاك البترول يثير دائرة الرأى العام فى هذه الدول ، ويحمل فى طياته متاعب سياسية تجد حكومات هذه الدول نفسها فى غنى عنها ، ولكن مبرر " حماية البيئة " قد يكون الحل المناسب للتغلب على المتاعب السياسية، وعدم رضا الرأى العام فى هذه الدول ، وفى الوقت نفسه حماية صناعات الفحم المحلية فى هذه الدول والمحافظة على أسعار الفحم المرتفعة نسبيًا .

لا شك فى أن القضية معقدة نظرًا لتباين مصالح الجهات المختلفة ، إذ أن مجموعات

حماية البيئة تدافع عن فرض ضريبة الكربون ، بينما تعارضها الصناعات الكبيرة التى تعتمد على استهلاك مكثف للطاقة ، فى حين تبدى الأطراف الخارجية شكوكها فى جدوى المشروع الأوروبى .

ولقد أدى تأييد عدد من المسئولين فى الدول الصناعية المستهلكة للبترول وإصرارهم على رفع أسعار البترول فى هذه الدول - بحجة دفع تكاليف مشروعات حماية البيئة - هنا إلى عدم تمكن الأوبك فى آخر اجتماع لمجلس وزرائها يعقد قبل " مؤتمر قمة الأرض " فى البرازيل فى أوائل يونية ١٩٩٢ ، من اتخاذ موقف محدد وواضح، خاصة أن هؤلاء المسئولين يضمون مسئولين فى بعض الدول الغربية المصدرة للبترول كالنرويج ، وستبقى سياسات البيئة مخيمة على اجتماعات أوبك وعلى اجتماعات الدول المصدرة غير الأعضاء فى أوبك فى السنوات القادمة ، إذ أن الشعور العام لدى المسئولين فى الدول المصدرة للبترول هو أن الدول الصناعية عازمة على المضى قدمًا فى مشروعاتها الداعية إلى تخفيض استهلاك البترول بالرغم من الخلافات السائدة بينها نتيجة للتكاليف الضخمة الواجب إنفاقها والتى تقدر بنحو ١٢٥ مليار دولار من أجل حماية البيئة عالميًا .

ومن المتوقع أن يؤثر تنفيذ هذه السياسات تدريجيًا فى حجم الطلب على بترول أوبك وغيرها ، فى الوقت الذى يخطط فيه عدد من الدول المنتجة وينفذ فعلاً عددًا من المشروعات لزيادة طاقاته الإنتاجية ، مما يؤدى إلى وجود طاقة إنتاجية فائضة وإلى هبوط أسعار البترول .

البترول وضريبة الكربون :

إن الحملة التى تقودها الدول الصناعية المستوردة للبترول من أن استخدام البترول يؤدى إلى تلوث البيئة بغاز ثانى أكسيد الكربون مما ينعكس بآثار سلبية على الغلاف الجوى سينعكس بدوره بآثار سلبية على الدول النامية المصدرة للبترول ، ومنها مصر ، وعلى برامج التنمية فيها ، ويلاحظ أن هذه الحملة قد اشتدت قبيل عقد مؤتمر " قمة الأرض للبيئة والتنمية " فى البرازيل (يونية ١٩٩٢) .

وليس صحيحًا أن البترول وحده هو المسئول عن تلوث البيئة ، إذ أنه ليس هو مصدر الطاقة الوحيد الذى يستخدم فى الصناعة فهناك الفحم وغيره ، بل إن الفحم يسهم بنسبة أعلى فى تلوث البيئة ، وعليه فإن إلقاء تبعة تلوث البيئة على البترول وحده فيه إجحاف للبترول ولمصدريه فضلاً عن الأضرار التى تلحق ليس باقتصاديات

الدول المصدرة للبترول فحسب ، بل بالاقتصاد العالمى ككل لأن تقليص استخدامات البترول سيؤدى إلى تراجع معدلات التنمية الاقتصادية فى العالم وإلى تعطيل برامج التنمية الاقتصادية ، وإلى كساد عالمى يشمل أيضًا الدول الصناعية المستوردة للبترول .

والحل السليم لا يكون بفرض ضريبة على استهلاك البترول تؤدى إلى نتائج سيئة، ولكن يكون بترشيد استهلاك الطاقة ، ومنها البترول ، وباتخاذ تدابير علمية مدروسة تتمثل فى ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :

أولاً : ترشيد استهلاك الطاقة ، ومن ثم تخفيض انبعاث الغازات والحيلولة دون عملية التصحر الناجمة عن انبعاث هذه الغازات من الطاقات البديلة .

ثانيًا : الحفاظ على الغابات والأشجار وعدم قطعها ، وتوسيع عمليات التشجير وزرع الغابات وعمل أحزمة خضراء ، مما يساعد على تخفيض درجات الحرارة للغلاف الجوى.

ثالثًا : دراسة الوسائل والأساليب التكنولوجية لمعالجة الغازات المنبعثة عن طريق إجراء البحوث العلمية لمعالجة الغازات وتحويلها إلى غازات غير ضارة وهذا أمر ممكن، بينما يؤدى منع أو الحد من استخدام البترول بالضرورة إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية.

وقد تم التنسيق بين مصر والدول العربية المصدرة للبترول قبيل انعقاد مؤتمر البرازيل ، ويتضمن التنسيق رفض فرض " ضريبة الكربون " على برميل البترول ، والتى تصل إلى عشرة دولارات للحد من استخدام البترول باعتباره مسئولاً عن التلوث، والمطالبة بنظرة عادلة بحيث يكون هناك توازن بين البيئة والتنمية، وعلى أساس أن أى تفكير فى تقييد استخدام البترول ، وليس ترشيده ، إنما يهدد برامج التنمية بالتوقف وحدوث خلل فى الاقتصاد العالمى ، إذ أن حماية البيئة لن تتحقق بالحد من استخدام البترول بقدر ما تكون حمايتها بترشيد استخدام الطاقة ومعالجة الغازات .

وقد أسفر التنسيق العربى ، فى اجتماع مجلس وزراء البيئة العرب التنفيذى عن تشكيل وفد عربى موحد للمشاركة فى مؤتمر البرازيل ، والاتفاق على موقف عربى موحد فى هذا المؤتمر يتناول مسائل البيئة والتنمية بما يكفل تحقيق التوازن بينهما .

ولا شك فى أن الدول الصناعية المستهلكة للبترول تساهم إلى حد كبير وبدرجة أكبر من الدول المنتجة للبترول والدول النامية فى تلوث البيئة .

ولا شك أيضًا فى أن محاولات الدول الصناعية فرض هذه الضريبة تشكل مخططًا مجحفا يستهدف البترول والدول المنتجة له أكثر مما يستهدف الحفاظ على البيئة .

الطلب على البترول :

ومن الطبيعى أن يكون لفرض ضريبة على أى سلعة آثار أهمها ارتفاع سعر السلعة المفروضة عليها الضريبة ، وبالتالى انخفاض الكميات المطلوبة منها ومن السلع الأخرى المتكاملة معها فى الطلب ، وتؤدى زيادة الأسعار إلى محاولة المستهلكين تخفيض طلبهم على السلعة أو إيجاد بدائل لها ، أو اتباع الأسلوبين معًا ، وتكون النتيجة النهائية انخفاض الطلب على السلعة ، ويؤدى انخفاض الطلب إلى نتائج أخرى.

وبالنسبة للبترول ، فعندما تفرض الدول المستوردة للبترول ضرائب أو رسومًا على استيراده (فضلاً على الرسوم العالية التى تفرضها فعلاً فى الوقت الحالى) ، فإن مصدرى البترول سيتبعون أحد أسلوبين :

الأول : رفع الأسعار بالقدر الذى يعوض هذه الرسوم ، وبافتراض أن سعر البترول هو ١٨ دولارًا للبرميل ، فسوف يرفع المصدرون السعر إلى ٢٨ دولارًا للبرميل ، لتحقيق صاف قدره (١٨) دولارًا كما كان فى السابق ، وسيؤدى ارتفاع السعر إلى انخفاض الطلب ، مما يؤدى بالضرورة إلى قيام المنتجين بتخفيض إنتاجهم وإلا تراكم الفائض فى الأسواق مما يؤدى بالضرورة إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى .

الثانى : موافقة المصدرين على بيع البترول عند سعر ١٨ دولارًا للبرميل ، وذلك بهدف بيع الكمية نفسها التى كانوا يبيعونها قبل فرض الضريبة الجديدة للحفاظ على حصتهم فى سوق البترول العالمية ، وهذا معناه أن يتحمل مصدرو البترول وحدهم كل عبء الرسوم المفروضة الجديدة ، أى أن عليهم تخفيض السعر الفعلى الذى يتقاضونه إلى ثمانية دولارات فحسب للبرميل ، وهذا الوضع شبيه بما كان عليه الحال إبان صدمة الأسعار الثالثة (١٩٨٦) .

ويكون الوضع كالآتى ، يستمر سعر البترول فى السوق كما كان عند ١٨ دولارًا للبرميل ، ويظل الطلب (وكذلك الإنتاج) عند المستوى نفسه ، ولكن التغير يكمن فى أنه بدلاً من أن يحصل المصدر على ١٨ دولارًا للبرميل ، كما كان الحال قبل فرض الضريبة الجديدة ، فإنه يقبل ثمانية دولارات فقط وتشاركه الدولة التى فرضت الضريبة بل تأخذ نصيبًا يزيد على نصيب المنتج (فضلاً عما كانت تأخذه من

رسوم عالية قبل فرض الضريبة الجديدة) .

ويتضح مما سبق ، أن أمام المصدرين خيارين كلاهما سيئ ، فإما أن يحافظوا على السعر ويفقدوا جزءًا من أسواقهم ، ويهبط إنتاجهم ، وإما أن يحافظوا على إنتاجهم وأسواقهم ولكنهم يضطرون إلى تخفيض أسعارهم ، وفى كلتا الحالتين ينخفض دخل المصدرين من بيع البترول .

وهناك حل ثالث هو أن يلجأ المصدرون إلى قبول سعر أقل مع تخفيض كميات الصادرات ، ويؤدى هذا الحل - هو الآخر - إلى تراجع إيرادات المصدرين التى انخفضت فعلاً وبدرجة كبيرة منذ منتصف الثمانينات ، هذا بالنسبة للمدى القصير.

أما بالنسبة للمدى الطويل فالنتائج أكثر إضرارًا بالمصدرين ، فسوف يؤدى ارتفاع أسعار البترول بعد فرض الضريبة - إلى انخفاض الطلب عليه ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الانخفاض سوف يتزايد عامًا بعد عام لاعتياد المستهلكين على تخفيض وترشيد استهلاكهم فى ظل ارتفاع الأسعار ، إن تخفيض الاستهلاك لايتم عادة فورًا أو فى زمن قصير ، ولكن مع مرور الوقت يستطيع المستهلكون التعود على سلوكيات مختلفة أو الاتجاه إلى البدائل أو بلوغ أجهزة ومعدات تستهلك قدرًا أقل من الطاقة .

إن ارتفاع سعر السلعة يؤدى فى النهاية إلى تطوير وإيجاد البدائل ، وعندما يتوافر البديل يصعب تركه والرجوع إلى المصدر السابق حتى ولو انخفض سعره .

المنتجون ومشكلات التلوث :

رفضت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) المحاولات الرامية إلى فرض ضريبة الكربون والتى تزمع الدول المستوردة للبترول فرضها بحجة المحافظة على البيئة، والتى ستتحملها - بلا شك - فى النهاية الدول المصدرة للبترول وحدها ، وسوف تؤثر على كميات مبيعاتها وعلى عائداتها البترولية وعلى تنفيذ برامج التنمية فى دولها.

وذكر الدكتور سوبروتو ، سكرتير عام منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) أن الدول الصناعية المستهلكة للبترول تسبب - إلى حد كبير وأكثر من الدول المنتجة - تلوث البيئة ، وإن محاولات الربط بين البترول والتلوث وفرض ضريبة الكربون إنما تستهدف البترول والدول المنتجة وليس القضاء على تلوث البيئة .

وقد أعلن عن اجتماع لوزراء أوبك يسبق مؤتمر الأرض والبيئة الذى تقرر عقده

فـى البرازيل فى يونية ١٩٩٢ ، وذلك للتشـاور والتنسـيق وإعـداد اسـتراتيجية للمنظمـة بشأن البيئة واتخاذ موقف موحد للمنظمة تجاه هذه القضية .

obeikandl.com

ضرائب الطاقة .. العقبات والخيارات المقترحة *

يعتبر النفط أكثر المصادر الأولية للطاقة أهمية فى العالم ، فهو يمثل أكثر من ٤٠ ٪ من إجمالى استهلاك الطاقة العالمى ، واتبعت الدول الصناعية سياسات ترمى إلى تقليص الاعتماد على النفط المستورد من خلال إجراءات تؤثر على كل من الطلب والإمدادات، وفيما يتعلق بالإمدادات ، فإن هذه الإجراءات تتضمن تطوير مصادر الطاقة الأخرى ، لكن جهودها فى هذا المجال كانت متواضعة فى نجاحها ، فالطاقة النووية تلبى أقل من ٦ ٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى للطاقة ، مع تناقص فعلى فى حصتها المتوقعة فى المستقبل القريب ، ولا تزال المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة فى مراحلها المبكرة ، وتمثل فقط ١٪ من إجمالى استهلاك الطاقة العالمى .

ومن ناحية الطلب ، فإن جهودًا أساسية قد بذلت لتطبيق إجراءات رفع كفاءة استخدام الطاقة وخفض استهلاك النفط ، وقد لجأت بعض الدول الصناعية لفرض ما يسمى " بضريبة الكربون " ، كوسيلة لتقليص اعتماد هذه الدول على النفط .

إن السبب المعلن لفرض ضريبة الكربون هو تخصيص حصيلتها لحماية البيئة، ولمكافحة التلوث الناجم عن احتراق النفط ومشتقاته، والحقيقة أن فى فرض ضرائب كهذه منافع متعددة أخرى للدول المستهلكة أكثر منها لحماية البيئة ، أهم هذه المنافع هى :

(أ) تحقيق الهدف الاستراتيجى الذى وضع منذ أوائل السبعينات ، وهو تقليص

---

* مترجمة عن الورقة المقدمة من المؤلف فى اجتماع (IPEC - OPEC) فى فيينا سبتمبر١٩٩٣ .

* نشرت للمؤلف بالنشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فبراير ١٩٩٤ .

الاعتماد على الواردات النفطية .

(ب) خدمة الهدف الاقتصادى القومى المتمثل فى تخفيض حجم الواردات ، لأن فرض الضرائب سيؤدى إلى خفض نسبى فى استهلاك النفط وضغط باتجاه خفض أسعاره فى الأسواق العالمية .

(جـ) زيادة الدخل الحكومى من خلال ضرائب تلقى قبولاً من الرأى العام بسبب اتساع قاعدة مؤيدى قضية حماية البيئة .

(د) ولعل أبلغ تعبير عن أهداف الضرائب ماورد فى الخطاب الذى ألقاه وزير الاقتصاد الألمانى فى ٥ مايو ١٩٩٣ فقد صرح أن ضريبة الكربون يجب أن يُستفاد منها فى دعم مناجم الفحم ، وهذا له مغزى كبير لأنه يوضح أن قضية حماية البيئة ليست فى الحقيقة بنفس الاهتمام الذى يزعمه المسئولون الغربيون ، وعوضًا عن ذلك فإن دعم مناجم الفحم سيؤدى إلى استمرار الاعتماد عليه كمصدر للطاقة على الرغم من محتواه الكربونى العالى مقارنة بالنفط .

ضريبة ثانى أكسيد الكربون :

فى مايو ١٩٩٢ تبنت لجنة المجموعة الأوروبية توجيهًا أوليًا لفرض ضريبة على الكربون والطاقة بزعم أنها جزء من حرب المجموعة الأوروبية ضد انبعاثات الغازات الدفيئة وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض ، وبلور هذا التوجيه القرار الذى اتخذته اللجنة فى نفس الشهر لاعتبارات مالية ليدخل فى استراتيجية المجموعة الأوروبية ، والتى تتضمن أيضًا برامج للحفاظ على الطاقة والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة .

وقد اقترحت اللجنة دراسة لعدد من الإجراءات المالية تقوم على أساس فرض ضريبة على ثانى أكسيد الكربون والطاقة ، واقترحت حوافز لتشجيع المستثمرين فى مجال وفر الطاقة وخفض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون .

ستحدد ضريبة ثانى أكسيد الكربون والطاقة أو تجبى على مستوى المجموعة ، ولكن طرق جبايتها ستتقرر من قِبَل الدول الأعضاء ، والتى سيكون لها أيضًا حق السيطرة على حصيلة الضرائب ، ويقتضى اقتراح المجموعة الأوروبية فرض ضريبة على مصادر الطاقة المختلفة على أساس ٥٠ ٪ على المحتوى الحرارى ، و ٥٠ ٪ على المحتوى الكربونى ، بحيث تبدأ هذه الضريبة بمقدار ٣ دولارات للبرميل مكافئ نفط فى عام ١٩٩٣ لتصل هذه الزيادة تدريجيًا إلى ١٠ دولارات فى عام ٢٠٠٠ ، هذا المعدل يشكل الحد الأدنى ، وللدول الأعضاء أن تتبنى معدلات أعلى .

وستتمتع الصناعات المركزة الكثيفة (الألومنيوم والزجاج والورق ... إلخ) بالحماية فى حالة تعرضها للمنافسة من مثيلاتها فى دول لم تفرض ضرائب مماثلة أو مساوية لها، ومن أجل المحافظة على القدرة التنافسية للصناعة فى دول المجموعة الأوروبية ، فإن تطبيق هذه الضرائب سيكون مشروطًا بأن تفرض مثل هذه الضرائب والإجراءات أو تتخذ جهودًا مالية تعادل هذه الضرائب فى دول المجموعة ككل .

من جانب آخر اقترح الرئيس كلينتون برنامجًا للضريبة على النفط تماثل مرتين معدل الضرائب المفروضة على مصادر الطاقة الأخرى ، ويعتبر هذا المشروع جزءًا من برنامج أعلنه الرئيس الأمريكى فى ١٧ فبراير ١٩٩٣ ، وإزاء الاعتراضات والانتقادات التى تعرض لها مشروع الضريبة ، فقد اضطرت الإدارة الأمريكية إلى تعديله لتقتصر الضرائب على بنزين السيارات .

النفط والبيئة :

إننا ننظر إلى ضريبة الطاقة والكربون الأوروبية المقترحة من خلال السياق الكلى لمثلث الطاقة – البيئة – التنمية ، ولدينا شكوكنا حول فاعلية ضرائب كهذه للتعامل مع مشكلة لها أبعاد عالمية .

والضرائب نادرًا ما أفادت السوق لا من حيث زيادة الكفاءة ، ولا من حيث خفض معدل نصيب الفرد من انبعاث الكربون ، والدليل على ذلك ضرائب النفط المفرطة فى دول المجموعة الأوروبية ، فقد ازدادت الضرائب على برميل المنتجات البترولية من ٧ دولارات عام ١٩٧٣ تقريبًا إلى ٦٥ دولارًا فى عام ١٩٩١ ، بينما زادت انبعاثات الكربون خلال تلك الفترة ، وكانت هذه الضرائب تتزايد بمعدل سنوى قدره (٥ ٪) فى النصف الثانى من الثمانينيات ، بينما تزايد نصيب الفرد من انبعاثات الكربون أيضًا بمعدل سنوى قدره (١ ٪) .

نحن نهتم أيضًا بالبيئة العالمية ، ولكننا لدينا وجهة نظرنا الخاصة فيما يتعلق بالتركيز على قضية تغير المناخ وحدها ، إضافة إلى ذلك لدينا تقييمنا الخاص فيما يتعلق بمساهمة مختلف أشكال الوقود الأحفورى فى حدوث هذه الظاهرة ، وفيما يتعلق بالسياسات الضرورية للتعامل معها ، وفيما إذا كانت الضرائب هى العلاج المناسب لها أم لا (انظر الجدول) .

لقد تراجعت حصة النفط من الوقود الأحفورى المستهلك فى OECD من ٥٩٪عام ١٩٧٣ إلى ٥٠ ٪ عام ١٩٩٠ ، بينما زادت حصة الفحم الذى يعتبر أعلى باعث

لثانى أكسيد الكربون من ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ فى نفس الفترة ، والسبب فى ذلك الضرائب التى يتحملها النفط ، والدعم السخى الذى يقدم للفحم ، ففى الواقع أن النفط يتحمل من الضرائب ما يفوق كثيرًا مساهمته فى انبعاث ثانى أكسيد الكربون .

انبعاث الكربون من مختلف أنواع الوقود الأحفورى

معادل طن نفط	طن (كربون)
النفط	٠,٨٢
الغاز الطبيعى	٠,٦٣
الفحم	١,٠٥

تزايدت انبعاثات الكربون خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٠ ، كنتيجة للأنشطة الإنسانية من ١,٦ مليار طن / سنة إلى ٦ مليارات طن / سنة ، وهذه الكمية تنتج ما يقارب ٢٠ مليار طن من ثانى أكسيد الكربون (يبعث الطن الواحد من الكربون ٣,٤ طن ثانى أكسيد الكربون) .

يزعم مؤيدو ضريبة الكربون أنها سوف تؤدى إلى تخفيض انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون كنتيجة مباشرة لخفض استهلاك المنتجات البترولية ، وتستند حجتهم إلى مقولة أن المنتجات البترولية هى المسئولة عن تزايد الاحتباس الحرارى ، أو ارتفاع حرارة الأرض والذى لوحظ فى السنوات الحالية ، وعلى كل حال فإن موضوع الاحتباس الحرارى لايزال محل خلاف بين العلماء المهتمين بهذه الظاهرة والتى يمكن أن تتسبب عن غازات ذات أصل بترولى، كالميثان ، وأكسيدات النتروجين ، وأول أكسيد الكربون ، والـ CFC ، وفى الوقت نفسه يقول العلماء الآخرون إن التغيرات فى حرارة الأرض فى هذا القرن ماهى إلا ظاهرة طبيعية وليس لها علاقة بالوقود الأحفورى .

أكثر من ذلك فلا يزال الجدل مستمرًا بين المتخصصين حول التوقعات المستقبلية لحجم وأبعاد وتوقيت وجود التغيرات المناخية المرافقة لظاهرة الاحتباس الحرارى GHE وتوزيعها الجغرافى على مختلف الأقاليم والمناطق .

يعتقد الكثيرون أن النفط قد اتهم دون وجه حق بأنه الأصل فى التلوث ، بالرغم من أنه كان ولا يزال وبدون شك المصدر الرئيسى للطاقة طوال معظم هذا القرن ، وقد كان أيضًا السبب فى تسريع التنمية الاقتصادية ، وكان الفحم مصدرًا أساسيًا آخر للطاقة فى العصر الصناعى ، والذى يعتبر مسئولاً عما يقرب من ٤٠ ٪ من

إجمالى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون مقارنة بحصته من إجمالى مصادر الطاقة وهى ٢٧٪ ، وبرغم ذلك فإن الدول الصناعية تدعم إنتاجها المحلى من الفحم ومشتقاته والصناعات المرتبطة به ، وأكثر من ذلك فهى تقدم منحًا تحفيزية من أجل تشجيع استهلاك الفحم .

وقد أشارت وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٩١ إلى أن الدعم المادى الذى قدم لمنتجى الفحم فى أربع دول أوروبية إضافة إلى اليابان قد بلغ ١١ مليار دولار فى الوقت الذى يحارب فيه النفط بإخضاعه لمستويات ضريبية عالية والتى ستزداد إلى مستويات أعلى بفرض ضريبة الكربون .

وبذلك فإن الضريبة المقترحة ماهى إلا شكل آخر من الضرائب المنوى فرضها لرفع دخل الحكومات ، هذا بالرغم من حقيقة أن الضرائب فى كثير من الدول المستهلكة هى حاليًا أعلى ثلاث مرات من عائدات النفط فى الدول المنتجة له ، وعلى سبيل المثال بينما كان سعر برميل النفط الخام المصدر إلى المجموعة الأوروبية فى نهاية عام ١٩٩١(سيف) ٢٠ دولارًا تقريبًا ، فقد بلغت الضريبة ٥٦ دولارًا / برميل منتجات .

بناء على ذلك ، فقد قدرت حصيلة الضرائب على المنتجات النفطية المحققة فى دول المجموعة الأوروبية فى تلك السنة بحوالى (٢١٠) مليار دولار بمعدل استهلاك ١٠,٣ مليون برميل / يوم ، يقابلها عائدات التصدير للدول المصدرة قدرها ٦٤ مليار دولار ، وتصبح المقارنة واضحة إذا نظرنا إلى أرقام كل دولة على حدة ، ففى إيطاليا، الدانمرك ، فرنسا وألمانيا على سبيل المثال فإن الضريبة فى ديسمبر ١٩٩١ على البرميل من المشتقات البترولية كانت على التوالى ٧٥,٢ دولارًا ، ٧٣,٤ دولارًا ، ٥٩,١ دولارًا ، ٥٣,٩ دولارًا تقريبًا ، بينما بلغ سعر التصدير (سيف) للبرميل إلى هذه الدول ٢٢ دولارًا / للبرميل .

إن فرض ضريبة الكربون من قبل الدول الصناعية المستوردة سوف يؤدى إلى خفض استهلاك النفط،ومن ثم إضعاف أسعار النفط القائمة على طاقة إنتاجية كبيرة ، وسيؤدى ضعف الأسعار إلى التأثير السلبى المباشر على خطط التنمية فى الدول المصدرة للنفط مما يشكل ضررًا للمصالح الأساسية لهذه الدول .

الآثار السلبية على الدول المنتجة :

إن فرض ضرائب النفط فى الدول المستهلكة يعنى أن الدول المنتجة للنفط فى العالم النامى ستتحمل العبء الأكبر من تكلفة حماية البيئة فى الدول الصناعية ، بمعنى آخر

فإن الفقراء فى العالم الثالث سيدفعون تكاليف حماية البيئة فى الدول الغنية ، ووجهة النظر هذه يجرى تجاهلها من قبل الإعلام الغربى ، وعلى الدول المصدرة للبترول أن تنشر حججها وأسانيدها من خلال الإعلام وتشرح مواقفها للرأى العام الوطنى والإقليمى والدولى .

إن المعارضة القوية لفرض ضريبة الكربون تعتمد على تحليل آثارها السلبية والضارة على الاقتصاد العالمى وعلى اقتصاديات الدول المصدرة التى تعتمد اعتمادًا كليًا على العائدات المتأتية عن النفط لتمويل خططها التنموية .

إن فرض الضريبة سيلحق ضررًا بالغًا بالاقتصاد العالمى، وسيؤدى إلى نقل المنافع الاقتصادية من الدول المصدرة إلى الدول الصناعية ، فى غضون ذلك فإن الدول المنتجة والتى هى فى معظمها دول نامية ستعانى من انخفاض حاد فى عائداتها بسبب النقص المتوقع فى الطلب على سلعتها الرئيسية ، وفى المقابل سيؤدى ذلك إلى انخفاض أساسى فى معدلات النمو فى اقتصادياتها القومية .

إن المشكلات التى ستثيرها هذه الضريبة لن تمتد إلى الدول النامية فقط ، ولكنها ستمتد إلى الاقتصاد الدولى أيضًا ، وستؤدى ضريبة الكربون إلى زيادة الأسعار ومعدلات التضخم فى اقتصاديات الدول الصناعية ، هذه الضريبة التى تستهدف النفط، ستؤدى إلى انخفاض الطلب وتقليص ربحية استثمارات شركات النفط العالمية إلى مستوى أقل بالمقارنة مع الاستثمارات البديلة ، الأمر الذى سيحث هذه الشركات على تقليص استثماراتها فى الاستكشاف والتطوير ، ونتيجة هذا التغير ستنعكس على السياسة الاستثمارية للصناعة النفطية ، والتى ستترجم إلى خفض عائدات النفط ومن ثم معدل الاكتشافات ، وبالنسبة للدول التى تملك احتياطيات قليلة وإنتاجًا متواضعًا ، فإن خفض الاستثمارات فى قطاع البترول يمكن أن يُهَمش دور البترول فيها كمصدر رئيسى للنقد الأجنبى، مماسيؤدى إلى الانكماش الاقتصادى ومشاكل البطالة المتزايدة ، فإذا أدت زيادة أسعار النفط ومشتقاته فى الدول الصناعية إلى إضعاف قدرته التنافسية بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى فإن تحولاً سيحدث باتجاه المصادر غير البترولية .

إن التوسع فى استخدام الفحم سيؤدى إلى زيادة ثانى أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت ، كما أن استخدام وقود الخشب بدون قيود سيؤدى إلى التصحر ، مما يُضعف دور الغابات الهام فى استقرار الحرارة وامتصاص الغازات الدفيئة ،وستؤدى ضريبة الكربون إلى عكس ماتهدف إليه لأنها ستتسبب فى أضرار بيئية بالغة ، من هذا المنطلق ، فإن بعض الدول الصناعية مثل اليابان رفضت تأييد الضريبة المقترحة قبل مزيد

من الدراسة والتحليل ، واعتبر بعض المسئولين فيها أن فرض الضرائب على انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون سيكون كمن يفرض ضرائب على (النمو الاقتصادى)، فى الوقت الذى يجب فيه تحقيق التناغم والانسجام بين ثلاثة أهداف رئيسية وهى : النمو الاقتصادى ،واستقرار إمدادات الطاقة ،وحماية البيئة ، الأمر الذى يقتضى تنمية تكنولوجية دولية مشتركة ، ومن خلال نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية .

إن الدول التى تتبنى ضريبة الكربون تحت شعار (حماية البيئة من التلوث) يمكن أن تتخذ ذلك كغطاء لأسباب سياسية واقتصادية ، ويعتقد مستوردو النفط فى الدول الصناعية أنهم بتطبيق ضريبة الكربون سيستفيدون من خفض وارداتهم وتحسين موازين مدفوعاتهم .

أخبار طيبة :

هناك بعض الأخبار الطيبة من واشنطن وبروكسل حول الصعوبات المتعلقة بتطبيق الضرائب الجديدة العالية على الطاقة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وخاصة النفط ، فالأحوال الاقتصادية الضعيفة والمصالح المكتسبة تجبر المشرعين الآن على التراجع عن اقتراحاتهم الطموحة خلال الـ ١٨ شهرًا الماضية ، والخاصة بكبح جماح انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال فرض ضرائب عالية على الطاقة ، وقد أثيرت الشكوك حول المنافع البيئية لهذه الضرائب وهى لاتزال فى مراحلها التمهيدية مما ساهم فى فشلها قبل أن تتجاوز خط البداية ، ولكن على منتجى الطاقة أن يكونوا حذرين ، فإن فرض ضرائب عالية على الطاقة للأغراض البيئية لايزال على جدول أعمال الدول الصناعية ، وكان ذلك واضحًا عند تحديد الالتزام باتخاذ مثل هذه الإجراءات من قبل وزراء الطاقة فى وكالة الطاقة الدولية فى اجتماعهم فى باريس فى يونية ١٩٩٣ .

وقد جاء الدليل على ذلك سريعًا من واشنطن فى ٨ يونية ١٩٩٣ ، فقد استسلمت إدارة كلينتون أخيرًا فيما يتعلق بضريبتها المسماة BTU بعد أن اتضح أنها سترفض من قبل المعارطيين الديمقراطيين فى مجلس الشيوخ .

عبر الأطلنطى فى بروكسل تواجه ضريبة الكربون والطاقة مشاكل حادة أيضًا حيث توجد معارضة متزايدة لها ، وخاصة من قبل بريطانيا ، والقضية ستعود الآن إلى اللجنة لمزيد من الدراسة ،ومع تغيير رئاسة المجموعة لم يتم تحديد موعد لإعادة بحثها على المستوى الوزارى ، ولكن مستقبلها يبقى محاطًا بالشكوك .

البدائل المقترحة :

نحن نعتقد أن فرض ضريبة الكربون لن يحل مشاكل التلوث فى الدول الصناعية ، بل على العكس فإنها ستخلق مزيدًا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية البيئة يجب أن تهتم بها مختلف مجالات النشاطات الإنسانية وأن لاتتحدد فى منطقة واحدة، ونود أن نقدم بعض الأمثلة على الأنشطة والحالات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار لأنها تمثل الاتجاه العلمى لمكافحة التلوث ولتأكيد التنمية المستدامة فى جميع القطاعات بما فيها قطاع النفط .

الأول : إن ترشيد استهلاك الطاقة ، وخفض انبعاث الغازات الملوثة يمكن تحقيقه من خلال طرق الاحتراق الأمثل ، وباكتشاف طرق علمية وتقنية لمعالجة وتقليل الأثر السلبى لهذه الانبعاثات ، ومن الناحية العلمية فإن ذلك ممكن ، وهو يفتح آفاقًا جديدة للبحث والتطبيق يساعد على الحفاظ على المصادر التقليدية للطاقة لعدة أعوام قادمة .

الثانى : يجب تأسيس صندوق دولى لتمويل البحث من أجل مكافحة التلوث دون المخاطرة بمصالح الدول الأكثر فقرًا .

الثالث : يمكن تسخير الجهود الدولية لزيادة الغابات والمناطق الخضراء لحماية البيئة والمحافظة عليها ، فمنع انتشار التصحر سيكون له أثر واضح على تغير المناخ العالمى .

الرابع : يمكن زيادة استخدام النفط فى تلك المناطق التى دمرت غاباتها بسبب استخدام خشب الوقود .

لقد بذلت صناعة النفط جهودًا ملحوظة لزيادة كفاءة استخدامه لخفض التلوث الناتج عن بعض المنتجات النفطية ، وقد كان للاستهلاك الواسع للغاز الطبيعى مساهمات كبيرة فى هذه الجهود .

إن الدول الصناعية تبنى الآن شبكات توزيع الغاز الطبيعى ، لأن هذا المصدر للطاقة يبدو أكثر نظافة من منتجات نفطية معينة ، وستربط هذه الشبكات الدول المستهلكة بالدول المنتجة فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط .

فى الختام نود أن نؤكد على أن مفهوم حماية البيئة هو جزء متكامل من عملية تنموية شاملة، والتى سيحافظ النفط والغاز فيها على دورهما فى المساهمة فى صنع مستويات معيشية عالية مع المحافظة على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية فى التقدم .

بالإضافة إلى هذه المقترحات فإن صناعة النفط الأوروبية توصلت إلى بدائل لضريبة

الطاقة والكربون ، حيث ترى الرابطة الأوروبية لصناعة النفط أن التخفيض الأكبر لمستويات ثانى أكسيد الكربون يمكن تحقيقه بإجراءات غير ضريبية ، وقد أشار ريموند بلوخ رئيس الرابطة المذكورة إلى مجموعة من الإجراءات التى يمكن عن طريقها خفض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون بمقدار ٥١٠ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ أو ما يعادل (ضعف المستوى المستهدف من قبل المجموعة الأوروبية) (٢٩٤ مليون طن) .

ويتضمن هذا البرنامج إجراءات تستند إلى التقليل من استخدام الوقود ذى المحتوى العالى من الملوثات وإلى وفر طوعى أو إجبارى فى الطاقة المستخدمة فى الصناعة وغيرها من القطاعات .

obeikandl.com